

إعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في إقليم كردستان العراق

أ.م. أمين محمد سعيد الأدرسي
كلية الإدارة والأقتصاد

م.م. أنور كريم رضا
كلية الزراعة

جامعة صلاح الدين- أربيل

الخلاصة

يشتمل البحث ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الاول النظام التعاوني ومبادئه، في حين يسلط الثاني الضوء على مفهوم عادة الهندسة وعلاقته بالمفاهيم الاخرى، اما المبحث الثالث فيشتمل على تطور التعاون الزراعي في اقليم كردستان العراق وواقع الجمعيات التعاونية الزراعية قبل قرار الالغاء. حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في محافظة اربيل 85 جمعية تعاونية وفي السليمانية 62 جمعية وفي محافظة دهوك 41 جمعية استعان الباحثان للوصول الى الاستنتاجات والمشروع المقترح باستمارتي استبيان الاولى خاصة بالمنتجين الزراعيين والثانية بالمختصين الزراعيين وبواقع (60) إستمارة لكل منهما وبعد تفريغ الاستمارتين وتبويب النتائج، ظهر ما يلي:

- 1- 68.33 % من المختصين قد رجح سبب فشل الجمعيات التعاونية الزراعية الى اسباب سياسية وعزى 28.33% وذلك الى اسباب اقتصادية.
- 2- وقد ايد 36.66% ممن أستطلعت آرائهم من المختصين الزراعيين قرار إلغاء الجمعيات التعاونية الزراعية في حين عارضه 63.34% منهم.
- 3- وقد ايد 81.66% من المختصين بالعمل التعاوني اعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية، اما الذين لم يؤيدوا اعادة الهندسة فلم تتجاوز نسبتهم 18.34%.
- 4- وقد ايد 85% من المنتجين الزراعيين اعادة هندسة الجمعيات في حين لم تتجاوز نسبة غير المؤيدين 15%.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات تم تصميم مشروع مقترح لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق.

Summary

This study includes three major parts, the first deals with the principles and administration of the cooperation while the second part focused on engineering and its relation with other views.

The other part concerned with the evolution of the agricultural cooperation in Kurdistan region of Iraq and the present of cooperation before the law of rejection.

The number of cooperatives in Erbil governorate were (85) and in the sulaimaniya governorate (62) and in Duhok governorate (41).

The researcher used two information data, the first concerned with the agricultural producers and the second with the agricultural specialists and from these data we found that:-

- 1-68,33 from the specialists attributed the failure the agricultural cooperation to a political cause and 28,33 to the economic cause, and 36.66% of the agreed with refusal resolution the agreed with refusal resolution, and 63.34% rejected.
- 2- 36.66% agreed, who were discussed from the agricultural specialists, a decision of cooperatives a abolishment while 63.34% rejected.
- 3- 81.66 from the cooperation specialists agreed with the engineering of the agricultural cooperatives, while those against were 18.34%.
- 4- 85% from the agricultural producers agreed with the re engineering of the cooperatives while the refusal percent were 15%.

المقدمة

تعد الجمعيات التعاونية الزراعية اسلوب عمل يتضمن تقديم الخدمات المتعددة سواء كانت توريدية او تسويقية او استهلاكية او انتاجية او خدمية. وتبدو الحاجة اليها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد بلغت الجمعيات التعاونية الزراعية درجة عالية من التقدم الا انها عانت في العراق بشكل عام وفي اقليم كردستان بشكل خاص من مشكلات متعددة ادت في النهاية الى اصدار قانون بالغائها. الا ان المشكلات التي يعانيها المنتجون الزراعيون لم تنته بالغائها بل تفاقت مشكلات المنتجين الزراعيين، ومن اجل هذا جاءت هذه الدراسة معتمدة على استمارتي الاستبيان اللتان وزعتا على المزارعين والمختصين الزراعيين بواقع (60) أستمارة لكل منهما لغرض استجلاء اسباب الالغاء لهذه الجمعيات والتعرف على مدى قناعة الجهة المستفيدة وهي المزارعين من قرار الغاء وبناء مشروع مقترح لاعادة هندسة هذه الجمعيات التعاونية الزراعية من جديد .

اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من اهمية الجمعيات التعاونية الزراعية والدور الذي تقوم به في تقديم الخدمات المختلفة التي لاغنى عنها للمزارعين.

مشكلة البحث

تقوم على اساس التساؤل التالي:

هل هناك تاييد لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق؟ واذ كانت النتيجة بالاجاب، فما هو النموذج الذي يتم في ضوءه هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في الاقليم؟

فرضية البحث

هناك جدوى لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق تمس بشكل مباشر المنتجين الزراعيين.

هدف البحث:

اولا/ التوصل الى تحديد اسباب الغاء الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر المختصين والمنتجين الزراعيين.

ثانيا/ التوصل الى معرفة مستوى تاييد المنتجين والمختصين الزراعيين لقرار الالغاء.

ثالثا/ اعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية بعد معرفة مستوى التاييد لاعادة هندستها .

اسلوب البحث

يقوم البحث على اساس المنهج الاستقرائي مستعينا لذلك باستمارات استبيان في نموذجين تم توزيعهما على المنتجين الزراعيين والمختصين الزراعيين.

المبحث الاول / النظام التعاوني (نشأته ومبادئه)

اولا: نشأة النظام التعاوني

التعاون كمفهوم وممارسة لم يكن يوما بعيدا عن ذهن المجتمع البشري ويعود ذلك لتلازمه مع حيثيات ممارسة فعاليات الحياة اليومية التي ماكان لها ان تستمر لولا التعاون. ولو انتقلنا نحو الدول الكبرى التي قامت عبر التاريخ لوجدنا ان اسلوب العمل التعاوني قد كان له الفضل في الانشاءات الكبرى التي شيدت لحماية بلاد بابل من اخطار الفيضانات، في حين اتخذ التعاون اسلوب العمل التعاوني التسليفي في بلاد الصين واتخذ في بلدان اخرى صيغ متعددة اخرى كالاسلوب التعليمي او الصحي. وفي البلاد الاسلامية التي ازدهرت ابان العصور الوسطى فان العمل التعاوني قد ازدهر معتمدا في تمويله على المؤسسات الوقفية التي كان لها مركزا متميزا في الدولة الاسلامية انذاك.

الا ان التطور الفكري والتطبيقي للعمل التعاوني قد كان في بداياته منتصف القرن التاسع عشر حينما انعكست اثار الثورة الصناعية بشكل سلبي على اوضاع الطبقة العاملة سواء من حيث الاجور المتردية او ساعات العمل الطويلة، او استغلال النساء والاطفال ساعات عمل طويلة وفي ظروف عمل وسكن غاية في الشقاء. امام هذه الاوضاع ظهرت في الافق الدعوات والممارسات التطبيقية في العمل التعاوني، حيث كانت البداية على ايدي الاشتراكيين التعاونيين حيث يعد (روبرت اوين) الاب الروحي لهم، ورغم ما اعترض مشروعه التعاوني الزراعي من اخفاقات عملية منشأها البشر الذين استخدموا في العمل الجماعي الا انه استمر والى اخر حياته مؤمنا بالتعاون ومنتقدا

مساوئ المجتمع الرأسمالي. وقد سار على هذا النهج العديد من المفكرين امثال ((فورييه))، ((فرديريك رايفايزن))، حيث ظهرت الحركة التعاونية الاستهلاكية التي تلاها التعاون الانتاجي الصناعي.

ويعد سان سيمون اول من دعا الى انشاء التعاون الانتاجي الصناعي. وكان مهد التعاون في بريطانيا الذي ابتدا بقيام رواد رودتشيلد عام 1844 بانشاء جمعية تعاونية استهلاكية هدفها تحسين الاوضاع المعيشية للطبقة العاملة التي اصاب ظروفها الاقتصادية شيء كثير من التشوه بفعل التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي امت بمصانع النسيج حيث تحولت نحو الطاقة المتحركة المولدة مع ماصاحب ذلك من وفرة في الانتاج لم تكتنفها زيادة في اجور العمال. ورغم التطور الذي صاحب العمل التعاوني الاستهلاكي ابان تلك المدة التي سادت فيها افكار (روبرت اوين) التعاونية، الا ان التحول نحو الاهتمام بالجمعيات الانتاجية اكثر من الاهتمام بجمعيات المستهلكين قد جاء علىيد الاشتراكيين المسيحيين الذين تاثروا بكتابات الفلاسفة الفرنسيين الذين عاصروهم وعلى رأسهم فورييه وبوجز ⁽¹⁾ Buchez, Fourier .

فيما يخص التعاون الزراعي، فان اقدم الجمعيات التعاونية الزراعية قد نشأت في المانيا في المدة (1852-1860) ثم انتقلت منها الى سائر اوربا وامريكا. الا ان فلسفة التعاون يتوقف مدى نجاحها على طبيعة المجتمع الذي تنشأ فيه وهل هو ميل للتعاون او الفردية وهذا يفسر النجاح الهائل الذي حققه التعاون الزراعي في الدانمارك وفنلندا وهولندا وسويسرا وايرلندا على وجه الخصوص ⁽²⁾.

ثانيا/ تعريف الجمعية التعاونية

يعد ايجاد تعريف يلم بالمحاور المهمة للجمعية التعاونية من اكثر المواضيع اثاره لجوانب الاختلاف التي عكس معظمها تركيز العديد من التعاريف على الاهداف التي تروم الجمعية التعاونية تحقيقها، واذا علمنا ان هناك العديد من الانواع للجمعيات التعاونية علمنا بوجود العديد من الاهداف التي يتشابه بعضها مع اهداف بعض المؤسسات الراسمالية والشركات التي تختلف في طبيعة نشاتها وتكوينها واهدافها ⁽³⁾ الرئيسية عن الجمعيات التعاونية. وعلى هذا جاءت تعريف لاحقة صدرت من واضعي قوانين التعاون في بعض الدول العربية تداركت الخلل الحاصل في التعاريف المركزة على الاهداف متبينة مميزات التعاون كاساس في تعريفها للتعاون*.

وبعد الاطلاع على جملة هذه التعاريف وتمحيصها تم الخروج بتعريف للتعاون يحوي بين طياته ماكان ذا فائدة تنصب في جوهر التعاون وتقدمه بشكل يمثله ابرز تمثيل، وينص على:-
الجمعية التعاونية هي جمعية اشخاص طوعية الانتماء تقوم على اسس الديمقراطية المبنية على المساواة المكفولة لجميع الاعضاء في حقوق التصويت والترشيح. وهي ذات مضمون اقتصادي واجتماعي كونها تهدف الى زيادة دخول اعضائها، واحد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك تحرير مصالح اعضائها من استغلال المحتكرين والغاء الوسطاء. وهي تعمل وفق المبادئ الاقتصادية وتقوم بتوزيع الارباح بحسب تعامل كل عضو معها. الا ان الربح ليس هدفها النهائي، بل ان تلبية حاجات اعضائها بسعر الكلفة، وازالة الوسطاء هي اهداف ملحة للجمعية التعاونية.

- (1) عبد الرحمن، جابر جاد، اقتصاديات التعاون/ ج1/ دار النهضة العربية، القاهرة ، 1964 ص64
(2) شبانة، د. زكي محمود. اقتصاد التعاون الزراعي/ مطبعة شباب الجامعة، الاسكندرية 1962، ص55
(3) ابوالخير، د. كمال حمدي. التعاون بين التشريع والتطبيق، ط 1 ، مكتبة عين شمس القاهرة، بدون تاريخ، ص9-21

(*) للراغب بالاطلاع على هذه التعاريف او تلك هناك العديد من المصادر التي توسع فيها ندرج منها: (1) عبدالرحمن، جابر جاد. اقتصاديات التعاون/ ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959، ص21. (2) الداهري، عبدالوهاب مطر. اقتصاديات التعاون الزراعي، ط1 ، مطابع وزارة التعليم العالي، بغداد 1982، ص13. (3) Bakhen , H.H., Basic Concepts Principles and Practices of Cooperation, Tenth edit, McGraw Hill Book Co, Singapore, 2003 p 2

ثالثاً/ مبادئ التعاون

- هناك العديد من المبادئ التي يقوم عليها التعاون يمكن اجمالها بالاتي⁽¹⁾:
- (1) باب العضوية المفتوح: ويقصد به انه من الحق لاي شخص مهما كانت عقيدته الدينية، او المذهبية، او انتماءه الطبقي او السياسي الانضمام الى الجمعية التعاونية، كما ان له الحق ان يخرج منها في ما لو رغب في ذلك على ان يقوم ببيع حصته من الاسهم لاحد اعضاء الجمعية التعاونية. وطبقا لهذا الحق المفتوح للانضمام الى الجمعية التعاونية نجد ان رأس مال الجمعية التعاونية على خلاف رأس مال الشركات عرضة للتقلب زيادة ونقصان في حين لا يتم ذلك الا بقرار من الجمعية العمومية للمستهلكين بالنسبة للشركات.
 - (2) ديمقراطية الادارة: ان جوهر هذا المبدأ يتجلى في ان لكل عضو في الجمعية العمومية صوت واحد مهما تباينت عدد الاسهم التي يمتلكها، في حين ان الامر جدا مختلف في شركات المساهمة التي يتباين فيها عدد الاصوات بتباين عدد الاسهم التي يمتلكها. ان هذا المبدأ يحقق قدرة متنامية ومتكافئة لاعضاء الجمعية التعاونية سواء صغرت عدد الاسهم التي يمتلكونها او كبرت في تحقيق الرقابة على اعمال الجمعية التعاونية. كما انه يساوي بين اعضاء الجمعية مهما اختلفت عدد الاسهم التي يمتلكونها في الحقوق والواجبات لادارة جمعيتهم.
 - (3) محدودية الفائدة على رأس المال: يمكن لنا ان ندرك مغزى هذا المبدأ التعاوني حينما نعلم ان الاصل في النشاط التعاوني هو الجهود المشتركة المتظافرة للاعضاء، اما رأس المال الذي يتشكل من مساهمات الاعضاء فانه قائم لسبب بسيط هو كونه الوسيلة اللازمة لاداء الخدمات التي تتطلبها وظيفة الجمعية. وتأسيسا على ذلك فانه في الجمعيات التعاونية لا يغزل رأس المال ربحا كما هي الحالة في الشركات الرأسمالية بل ان هناك فائدة محدودة على رأس المال تقدمها الجمعية للمساهمين ويجب ان لا تتعد هذه الفائدة حدودا معينة وهي سعر الفائدة في السوق المالي. ومن هنا وجدنا (شارل جيد) يشير الى انه في ظل النظام التعاوني ينكمش دور رأس المال كثيرا عنه في الشركات الرأسمالية الاخرى فيتحول اشبه مايكون بعامل اجير. وحتى هذه الفائدة المحدودة فان الجمعية التعاونية غير ملزمة بدفعها الا بعد ان تتحقق لها حصة من الارباح تسمح لها بدفع هذه الفائدة، وقد تسير الجمعيات التعاونية في بعض الدول على مبدأ عدم اعطاء اي فائدة مقابل رؤوس اموال المساهمين.
 - (4) يكون توزيع الفائض بحسب معاملات الاعضاء مع الجمعية: المبدأ الذي يقوم عليه النظام التعاوني ان يكون بيع السلع بواسطة هذه الجمعيات بسعر الكلفة، الا ان الواقع يشير الى ان اسعار السلع المباعة تقترب من السعر الجاري في السوق ذلك ان هناك جوانب للكلفة غير المتوقعة تتحملها المنشأة ويجب تغطيتها ومنها بعض السلع التالفة.

(1) هناك العديد من المصادر التي يمكن الرجوع اليها لتفصيلات اكثر في هذا الجانب منها: - عبد الرحمن، جابر جاد، مصدر سابق، ص 38-60.

- الداھري، د. عبد الوھاب مطر، مصدر سابق، ص 38-47. خياط، د. كمال محمد سعيد. محاضرات في الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة بابان، السليمانية، 1998، ص-218. Marmoria C.Bsakema R.D,Cooperation inforeign lands, Bombay 1963, pp22-36.

وعلى هذا فإذا كان هناك عائد للجمعية التعاونية فكيف يوزع؟ هناك فوائد عن رؤس الاموال التي اشترك بها الاعضاء، وهناك احتياج لزيادة احتياطي الجمعية من رؤس الاموال وتوجيهها لتوسيع اعمالها، وهناك جوانب للخدمات الاجتماعية لاعضاء الجمعية، وما تبقى يوزع على الاعضاء بحسب معاملاتهم مع الجمعية على اختلاف طبيعة المعاملات باختلاف الجمعية سواء كانت جمعية استهلاكية او تسويقية او انتاجية... الخ

(5) الحياض الديني والسياسي: الغرض منه ابعاد الجمعية التعاونية عن الصراعات الدينية والسياسية حتى تنصرف الجمعية نحو الغرض الذي وجدت من اجله وهو خدمة اعضاءها.

(6) البيع نقداً: لقد كان لهذا المبدأ خلفية تاريخية تعود الى ما وجد من وضع مزرر كان يعاني منه العمال ابان نشوء حركة رواد روتشيلد بسبب تراكم الديون والاعباء المالية عليهم، لذا كان تأثرهم بهذه الظروف هو الدافع لهم بأرساء هذا المبدأ الذي وجدنا خروجاً عنه اليوم حيث التطورات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من البيع بالتقسيط هو الامر المسلم به والشائع في استعماله.

(7) نشر الثقافة والتعليم التعاوني: تخصص الجمعيات التعاونية جزءاً من ارباحها لنشر الثقافة والتعليم التعاوني بين اعضائها، كما انه في الوقت نفسه تعمل على تخصيص جزء اخر من تلك الربح لتنمية وتطوير المنطقة التي تقوم بها الجمعية التعاونية .

المبحث الثاني / مفهوم اعادة الهندسة وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى

هناك قدر من الالتباس يقع احياناً عند تحديد مفهوم اعادة الهندسة بسبب حداثة هذا المفهوم نوعاً ما. فهناك مفاهيم اخرى منها التحجيم الانسب Rightsizing واعادة الهيكلة Restructuring وادارة الجودة الشاملة TQM، الاتمة Automation، التطوير التنظيمي، الابداع Innovation، المقارنة المرجعية Bench Marketing.... الخ ويلاحظ بأن إدارة الجودة هي اقرب الى مفاهيم اعادة الهندسة التي تقوم على الاسس التالية^(*)

- 1/ تحقيق الاهداف يكون بطيئاً ويحتاج الى مدة طويلة.
- 2/ تستند على تحسينات اضافية تراكمية وتدرجية .
- 3/ تعمل في اطار العمليات القائمة من اجل الابقاء بمتطلبات الزبائن.
- 4/ تعتمد تقنيات احصائية شائعة وبسيطة وشاملة.
- 5/ ان المشاركة الجماعية فيها هي صفة غالبية.
- 6/ تسعى الى التحسين والنتائج متوقعة.
- 7/ تعد هدفاً تسعى اليه المنظمات.

اما اعادة الهيكلة فيرى بصددها Keegan واخرون. انها (جزء من اعادة الهندسة، وقد حاولت الكثير من الشركات تطبيقها لغرض الحصول على ملائمة افضل للمنشآت تلبية لمتطلبات القرن الواحد والعشرين)⁽¹⁾.

(*) يراجع في ذلك كل من: 1. خوشناو، اراس قادر حمدامين. اعادة هندسة التامين الالزامي من حوادث السيارات في اقليم كوردستان العراق (مدخل استراتيجي)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة الاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل، 2000 ص 31. 2. البرواري، عبد السلام. اعادة هيكلة المؤسسات، ط1، مطبعة دهورك، العراق، 2000، ص192.

3. للوزي، موسى. التطور التنظيمي- اساسيات و مفاهيم حديثة، ط1، دار وائل، عمان، 1999، ص277.

1/ J.Keegan ، "Marketing، 2nd، ed، Hall prentice ، Inc، USA، 1955، p-40-⁽¹⁾

وترى (الجزراوي) بعد استعراضها لجملة مفاهيم لاعادة الهيكلة الى انها (صيغة اخرى ضمن اعادة الهندسة يتم بواسطتها احداث تغيير في اسلوب العمل المتبع في المنشأة والمنظمات واتباع اسلوب عمل جديد يتضمن تعديل هيكل المسؤولية، قنوات الاتصال، انسيابية العمل، فضلاً عن استخدام العصر الشبائي في اعادة الهيكلة مما يسهل ويسرع من تنفيذ العملية)⁽¹⁾.

ومن خلال هذين التعريفين نجد ان اعادة الهندسة هي اشمول بكثير من اعادة الهيكلة. حيث تعرف اعادة الهندسة بانها(البدا من جديد، اي البدء من نقطة الصفر وليس اصلاح وترميم الوضع القائم، او اجراء تغييرات تجميلية تترك البنية الاساسية كما كانت عليه، كما لايعني ترقيع ثقوب النظم السارية لكي تعمل بصورة افضل، وانما يعني التخلي التام عن اجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات او تقديم الخدمات لتحقيق رغبات العملاء)⁽²⁾.

المبحث الثالث / تطور التعاون الزراعي في الاقليم

لكون الاقليم جزء من العراق لذا فانه يتأثر بجملة التشريعات التي تعكس موقفا من الحركة التعاونية، وعلى هذا يبدو ضروريا متابعة مسيرة الحركة التعاونية في العراق اولا والتغيرات التي حلت بها بعد انتفاضة آذار عام 1991.

اولا: تطور التعاون الزراعي في العراق:-

لقد نشأت الجمعيات التعاونية في العراق مستندة في نشوؤها الى قانون الشركات المرقم 22 لسنة 1922، ونظرا الى ان هذا القانون كما يبدو جليا بعيد في جوهره عن فكرة وفلسفة التعاون لذا فقد تم تعديله في عامي 1926 و 1942.

ولقد دشن عام 1937 تأسيس اول جمعية تعاونية استهلاكية لموظفي مزرعة الزعفرانية في بغداد، تبعتها نشوؤ جمعيتين اخريتين هما ((الشركة التعاونية المحدودة)) حيث كان منبع الفكرة ومن ثم التنفيذ على يد احد اساتذة دار المعلمين العالية في بغداد بالتعاون مع مجموعة من الطلبة المتحمسين للفكرة، والجمعية التعاونية الاستهلاكية التي تأسست عام 1943 لموظفي ومستخدمي الدولة.

الا ان عام 1944 كما يبدو قد شكل الانعطاف الحقيقية في مسيرة الحركة التعاونية في العراق بفضل صدور قانون الجمعيات التعاونية رقم 27 لسنة 1944، الذي اعتمد في احكامه على القانونين المصري والهندي. الا ان الحركة التعاونية ورغم صدور هذا القانون مع ما احتواه من تفصيلات تتضمن انشاء دائرة التعاون التي الحقت بوزارة الاقتصاد قد سارت بخطوات بطيئة مما استدعى والامر هذا الى استدعاء المستشار التعاوني للحكومة البريطانية وذلك عام 1947 الذي قدم تقريره في العام نفسه والذي كان قاصرا على الجمعيات التعاونية الزراعية⁽³⁾.

(1) الجزراوي، رعد يوسف سمير. اعادة هندسة العمليات كمدخل للتحسين المستمر، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، 2000، ص 22.

(2) خطاب، جودت جعفر. اعادة هيكلية المصارف في اقليم كردستان العراق/ مصرف الرشيد اربيل (17 أنموذجا)/ أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل، 2005، ص 23.

(3) عبد الرحمن، جابر جاد. مصدر سابق، ص 154

لعل من اوجه القصور على العمل التعاوني في العراق ان ما يشرع على الورق من قوانين وما تنشأ من دوائر تعاونية تتخذ طابع الهيكل المادي اكثر منه من الواقع العملي الملموس المقترن بتوفير وتطوير وتدريب الكوادر الفنية والادارية. حيث كانت دائرة التعاون تفتقر الى الكوادر الفنية والخبرات المؤهلة في العمل التعاوني، ولعل هذا كان السبب الرئيس في انهيار العديد من الجمعيات التعاونية بعد نشوءها بوقت قصير.

لقد تاسست اول جمعية تعاونية زراعية في العراق في العام 1946، وهي الجمعية التعاونية الزراعية العامة بمنطقة الدورة المحدودة التي انحصرت وظائفها في الحصول على الاراضي الزراعية لاجنائها وتجهيز المضخات الزراعية، وفتح الترع والقنوات وشراء الاسمدة والبذور، والسعي لانشاء حقول حيوانية خاصة بانتاج المواشي والدواجن، وتحسين المستوى الثقافي لاجنائها⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص اهم الخطوات التي اتبعت بصدد العمل التعاوني بالاتي:-

- 1/ تاسيس البنك التسليفي التعاوني عام 1956.
- 2/ صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 الذي اشار الى اهمية انشاء الجمعيات التعاونية في الاراضي المستولى عليها والموزعة للمزارعين حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية (132) جمعية حتى عام 1958 تضمنت (70) جمعية سكنية و (21) جمعية تسليفية و (31) جمعية استهلاكية و (10) جمعيات زراعية. وهذا يشير الى ان الجمعيات التعاونية الزراعية لم تاخذ طريقها للتنفيذ بدليل هذا العدد الضئيل للجمعيات التعاونية الزراعية مقارنة بالمساحات الهائلة من الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها⁽²⁾.
- لقد جاء في قانون الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 في المادة (31) من الباب الثاني ما يأتي⁽³⁾:-

تتكون بحكم هذا القانون جمعية تعاونية زراعية او اكثر ممن الت اليهم الارض الموزعة في ناحية واحدة، وللجمعية ان تضم من لا تتجاوز اراضيهم في الناحية الحد الاعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك، ويجوز بقرار من الهيئة العليا انشاء جمعية واحدة لاكثر من ناحية، وتخضع الجمعية التعاونية لاحكام القانون رقم 37 لسنة 1944 فيما لا يخالف احكام هذا القانون. وجاء في المادة (32) من هذا القانون حول اعمال الجمعية الاتي:-
تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الاتية:-

- أ/ الحصول عل سلف زراعية طبقاً لمساحات الاراضي التي في حيازة اجنائها.
- ب/ مد المزارع بما يلزم لاستعمال الارض كالاسمدة والبذور، والمضخات، والالات الزراعية، وما يلزم لحفظ المنتوجات ونقلها.
- ج/ تنظيم زراعة الاراضي واستغلالها على خير وجه.
- د/ بيع المحاصيل الرئيسية لحساب اجنائها على ان تخصم من ثمن المحاصيل اقساط البذل النقدي للاراض والسلف الزراعية وديون الحكومة والجمعية.
- هـ/ القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الاجزاء، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.

(1) الدايري، د. عبد الوهاب مطر. مصدر سابق، ص 238.

(2) كبة، سلام ابراهيم. الغاء التعاون الزراعي في اقليم كردستان العراق، يستلزم اجراء المراجعة واعادة

النظر. www.iraqcp.org/members/3/005613salam.htm-116k yahoo!

(3) شريف، د. عبد الرزاق عبد الحميد. مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة

الموصل. بدون تاريخ، ص 383-385.

3/ الا ان القوانين والاجراءات التي شرعت لم تأخذ طريقها لتهيئة شروط التنفيذ السليم لها، مما حدا بالمسؤولين ان يعملوا لاصلاح الحال باصدار قانون تعاوني جديد هو القانون رقم 73 لسنة 1959 تبعه قانون اتحاد الجمعيات الفلاحية رقم 139 وقانون المصرف التعاوني رقم 163 لسنة 1959.

4/ ان اخفاق الحركة التعاونية في العراق عن تحقيق الاهداف المنوطة بها طيلة المدة السابقة هذا فضلا عن التغيرات المتلاحقة في الظروف السياسية قد دعت الى ان يتبنى كل نظام سياسي جديد قانونا جديدا للتعاون يحاول من خلاله ان يعبر عن نهجه الجديد، وهكذا لاحظنا مثلا صدور القانون 117 لسنة 1970 والتعاون رقم 202 لسنة 1970، فضلا عن تأسيس المجلس الزراعي الاعلى وفق المرسوم 116 لسنة 1970، وكل ذلك كما يلاحظ قد اعقب انقلاب تموز عام 1968.

لقد نص قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 في المادة (39) من الباب الرابع حول وظائف الجمعية التعاونية بما ياتي⁽¹⁾:

- 1/ تنظيم الانتاج الزراعي بمختلف انواعه .
- 2/ مساعدة الاعضاء في تطبيق المنهاج الزراعي.
- 3/ تجهيز ما تحتاجه الجمعية والمزرعة واعضائها من المواد واللوازم والمعدات الفنية الضرورية اللازمة لتحسين وزيادة الانتاج الزراعي.
- 4/ تملك واستأجار المكنان والمعدات ووسائل النقل، واستصلاح الاراضي وتجهيز اعضاء الجمعية بالمكننة والمعدات.
- 5/ تسويق منتجات الجمعية والمزرعة التعاونية، والقيام بكل ما تتطلبه عملية التسويق من جمع، وتصنيف، وخرن وتعليب، وشحن.... الخ
- 6/ تحسين السكن والظروف المعيشية ورفع المستوى الاجتماعي في الريف.
- 7/ القيام باقراض الاعضاء.

8/ تمتع الجمعيات التعاونية بالميزات التي تتمتع بها المشاريع الصناعية. ويلاحظ من خلال نظرة فاحصة الى قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 انه لم يأت بجديد بخصوص الجمعيات التعاونية عن القانون السابق رقم 30 لسنة 1958 الا في نقطتين، تخص الاولى منها الفات النظر الى اهمية تحسين السكن والظروف المعيشية في الريف. وتتناول الثانية اهمية تمتع الجمعيات التعاونية بالميزات التي تتمتع بها المشاريع الصناعية. ثانيا: واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق قبل الالغاء سوف يتم التركيز في هذا المجال على المحافظات التي تشكل اقليم كردستان العراق بصيغته الحالية التي تشمل محافظات اربيل و دهوك والسليمانية.

حيث يبدو من خلال الجدول (1) واقع هذه الجمعيات في المحافظات الثلاث. اذ يبلغ عدد الجمعيات في المحافظات الثلاث (188) جمعية تعاونية زراعية بواقع (85) جمعية في محافظة اربيل، و (62) جمعية في محافظة السليمانية، و (41) جمعية في محافظة دهوك. ويبدو من خلال ذلك ان محافظة اربيل قد استحوذت على اكبر عدد من هذه الجمعيات التعاونية حيث تبلغ نسبة الجمعيات فيها (45.21%) تليها محافظة السليمانية ودهوك بواقع (32.99%) و (21.80%) لكل منهما على التوالي.

وكانت هذه الجمعيات التعاونية تغطي مختلف الخدمات التعاونية في الاقليم من خدمات تسليفية وتسويقية وتوريدية وارشادية فضلاً عن تنفيذ خطط الدولة من خلالها. لاحظ الجدول (1)

جدول (1) واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق ما قبل الالغاء

اسم المحافظة	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	%	عدد الاقضية والنواحي التي تغطيها	اسماء الاقضية والنواحي
اربيل	85	45.21	15	عنكاوة، قوشنة، كنديناوة، مخمور، كوير، شورش، كويسنجق، طق طق، صلاح الدين، شقلاوة، حرير، سوران، جومان، ميركة سور، ختبات.
السليمانية	62	32.99	13	كلار، بيباز، دقربنديخان، بكرجو، حلبجة، تانجرو، سيد صادق، خة لة كان، خورمال، بنكرد، بيارة، بشدر، راني.
دهوك	41	21.80	9	سميل، عمادية، سليفاتي، زاوية، دوسكي، سرسنگ، اكري، بردرش، زاخو.
المجموع	188	%100	37	

المصدر: المديرية العامة للزراعة في المحافظات السليمانية، اربيل، دهوك.

لقد أصاب هذه الجمعيات التعاونية شيء من الشلل في اداءها واجباتها رغم اهمية هذه الواجبات وضرورتها للمزارعين مما ادى الى الغاءها⁽¹⁾ ويعود هذا الفشل الى اسباب متعددة لعل من اهمها تدخل الدولة في شؤونها وتسييسها بشكل ابعدها عن اهدافها وواجباتها الحقيقية وفسح المجال للعناصر غير الكفونة للاستحواذ على شؤونها لتحقيق اغراض مادية وشخصية ضيقة.

لقد قام الباحثان باستطلاع آراء النظار والمشرفين التعاونيين ومشرفي الدوائر الزراعية بواقع (60) استمارة حيث بلغت نسبة النظار التعاونيين 50%، والمشرفيين التعاونيين 21.67% ومشرفي الدوائر 28.33% وذلك للإطلاع على آرائهم في مجال أسباب إلغاء الجمعيات التعاونية ومدى صواب الإلغاء وإعادة هندستها لاحظ جدول(2).

(1) تراجع استمارتي الاستبيان المعدة من قبل الباحثين والشاملة للمحافظات الثلاث و ملحق البحث رقم (3,2) شملت هذه الاستمارة (60) لكل من (المختصين الزراعيين و النظار و المشرفين التعاونيين و المنتجين الزراعيين في المحافظات الثلاث اعلاه

جدول (2) يبين المختصين بالعمل التعاوني الزراعي حسب طبيعة العمل الذي كانوا يؤدونه.

المجموع		مشرف دائرة		مشرف تعاوني		ناظر تعاوني	
النسبة % مشرف دائرة	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
100%	60	28.33	17	21.67	13	50	30

المصدر: العينة قيد البحث

من خلال الجدول (3) بدت لنا نتائج الاستبيان الذي تم إجرائه على المختصين الزراعيين من مختلف المناطق. إذ تبين من خلال استطلاع آراءهم من نظار ومشرفين تعاونيين فضلاً عن مختصين الزراعيين من الدوائر ان (68.33%) منهم قد اوعز سبب فشل الجمعيات التعاونية وبالتالي الغاءها الى اسباب سياسية بحتة، في حين اوعز (28.33%) منهم اسباب الفشل الى امور اقتصادية.

جدول (3) يبين الاسباب الكامنة في الغاء الجمعيات التعاونية الزراعية في خلال استفتاء آراء المختصين في العمل التعاوني الزراعي.

المجموع		اسباب اخرى		اسباب اجتماعية		اسباب اقتصادية		اسباب سياسية	
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
100%	60	3.34	2	-	-	28.33	17	68.33	41

المصدر: العينة قيد البحث

الا انه رغم ذلك فانهم يرون (اي المختصين الزراعيين والنظار والمشرفين التعاونيين) ان الغاء هذه الجمعيات لم يكن صائباً، كما نلاحظ ذلك في الجدول (4). حيث يلاحظ من الجدول المذكور ان (36.66%) منهم قد ايد قرار الالغاء في حين عارضه (63.34%) منهم ولذا يلاحظ ان اعادة النظر في قرار الالغاء واعادة هندسة الجمعيات التعاونية على اسس جديدة يعد ضروريا لتقديم مختلف الخدمات الضرورية الى المزارعين.

جدول (4) يبين مدى صواب إلغاء الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر المختصين الزراعيين.

المجموع		لا		نعم		الإجابة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	الإلغاء صائب
%100	60	63.34	38	36.66	22	

المصدر: العينة قيد البحث

ويؤكد هذا الاستنتاج ما ذهب اليه (81.66%) من الذين استبينوا حيث أفادوا بانهم يؤيدون وبشدة اعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في حين كانت نسبة غير المؤيدين لا تتجاوز (18.34%) لاحظ جدول (5).

جدول (5) يبين مستوى التأييد لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية من قبل المختصين بالعمل التعاوني .

المجموع		لا		نعم		الإجابة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	مستوى التأييد
%100	60	18.34	11	81.66	49	

المصدر: العينة قيد البحث

اما بالنسبة الى المنتجين الزراعيين فقد كانت نسبة المؤيدين تبلغ (85%) في حين لم تتجاوز نسبة غير المؤيدين (15%) لاحظ جدول (6).

جدول (6) يبين مستوى التأييد لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية من قبل المنتجين الزراعيين.

المجموع		لا		نعم		الإجابة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	مستوى التأييد
%100	60	15	9	85	51	

المصدر: العينة قيد البحث

الاستنتاجات

- من خلال هذا البحث امكن التوصل الى الاستنتاجات الاتية:-
- 1/ ان النسبة الكبرى من الذين تمت استبانتهم من المختصين الزراعيين والنظار والمشرفين التعاونيين قد بينوا ان سبب الغاء الجمعيات التعاونية كان سياسيا بالدرجة الاولى نظرا لما كانت تمثله تلك الجمعيات التعاونية من واجهة سياسية للنظام السابق بدليل ما اشتملت عليه المادة الاولى من النظام الداخلي للجمعيات التعاونية السابقة. حيث بلغت نسبة من افادوا بان اسباب الالغاء كانت سياسية 68.33%.
 - 2/ ان النسبة الاكبر والبالغة 63.34% من اللذين تمت استبانتهم كانوا يرون ان قرار الالغاء لم يكن صائبا بدليل ان هذه الجمعيات التعاونية رغم العيوب التي كانت فيها تقدم للمزارعين خدمات لاغنى عنها يفتقدونها في الوقت الحاضر.
 - 3/ وفي ضوء الاستنتاجين السابقين نرى مستوى التأييد العالي لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية من قبل النظار والمشرفين التعاونيين والمختصين الزراعيين حيث بلغت نسبة التأييد 81.66% . اما المنتجين الزراعيين فقد كانت نسبة تاييدهم اكبر لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية نظرا لكونهم المستفيدين المباشرين من خدمات هذه الجمعيات، حيث بلغت نسبة تاييدهم 85%، ومن اجل هذا رسمنا المشروع المقترح التالي لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية.

المشروع المقترح

لقد بدا للباحثين من خلال ما تم استعراضه في هذا البحث ان الدور الذي كانت تقوم به الجمعيات التعاونية في اقليم كردستان العراق كان دورا مهما، وكان هذا الدور والخدمات التي كانت تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية تغطي معظم القرى في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك. الا ان هناك شوائب كثيرة كانت تصاحب عمل هذه الجمعيات اذ ان النظام الداخلي في مواده الاولى كان يؤكد على عدم حيادية هذه الجمعيات التعاونية وهو ما يخالف مبادئ العمل التعاوني، وكان من جراء ذلك تدخل كبير من قبل الدولة في عمل وتوجيه الجمعيات التعاونية الزراعية لخدمة اهدافها السياسية، فمن كان يشكل الادارة في الجمعيات التعاونية يحتاج الى تاييد وتزكية المنظمات الحزبية سابقا بغض النظر عن مستوى كفاءته الادارية او العلمية. بينما نلاحظ ان في دول العالم الاخرى التي حققت نجاحا في العمل التعاوني فان الهيئة الادارية فيها تتشكل باسلوب الانتخاب الحر وبإشراف حكومي وبالتالي فان من يصل الى عضوية الهيئة الادارية يتسم بالكفاءة. ومن هنا طرح المشروع المقترح التالي لاعادة هندسة الجمعيات التعاونية .

ت	سابقا	المقترح حاليا	جانب اعادة الهندسة
1	في كل ناحية وقضاء عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض (تسليفية، توريدية، تسويقية، وخدمات زراعية مختلفة..... الخ).	في كل ناحية جمعية تعاونية واحدة على مستوى القضاء أو الناحية لأن الجمعية الواحدة إمكاناتها المالية أكبر وبشخصيتها المعنوية ستمكن من التعامل مع الجهات الحكومية وبإمكانها الحصول على القروض بشكل أكبر.	هندسة النوع
2	كان هناك نظام داخلي للجمعيات ولكن لم يطبق بحق الاعضاء، ولم تجري عملية الادارة وفقه	تطبيق النظام الداخلي بشكل جيد وبخاصة ما يخص الجانب المالي وتوزيع العائد حسب التعامل مع حذف الفقرات التي لا تلائم وضع الاقليم الجديد	النظام الداخلي
3	تدخل كبير وواضح من قبل الحكومة في تشخيص وانتخاب رئيس الجمعية	يجب ان تنتخب الهيئة الادارية على اساس ديمقراطي وحسب النزاهة والكفاءة	هندسة اسلوب انتخاب الهيئة الادارية
4	كانت تقدم الخدمات بشكل غرضي (شخصي)	يجب تقديم الخدمات حسب الحاجة وتعامل العضو مع الجمعية	الخدمات
5	كانت الجمعيات التعاونية مسيسة بشكل كامل حيث كانت تؤكد المادة الثانية من النظام الداخلي الفقرة اولاً (5،4،3،2،1) على خدمة الجمعيات التعاونية لاهداف سياسية بحتة	أرفع (5،4،3،2،1) من المادة الثانية. ب/ اما الفقرات الاخرى اولا من (6-15) فهي اهداف الجمعية الاساسية التي نرى ضرورة ابقاءها وتفعيلها ج/ الإبقاء على الفقرة (ثانيا وثالثا ورابعا) من المادة الثانية من النظام الداخلي	اهداف الجمعية التعاونية الزراعية
6	كانت العضوية سابقا مشروطة في بعض الفقرات	من المفضل عدم وضع شروط في الانتساب الا شرط واحد وهو ضرورة كون العضو يسكن المنطقة ويستفيد من خدماتها	العضوية
7	كانت الفقرة الاولى من المادة الرابعة كالاتي (ان يكون عراقيا او مواطنا عربيا)	تبقى جميع الفقرات من المادة الرابعة في شروط العضوية عدا الفقرة الاولى حيث تكون كالاتي (ان يكون عراقيا)	شروط العضوية
8	المادة الثامنة كانت تشير الى فقدان العضوية في حالة تخلفه او هروبه من الخدمة العسكرية	ترفع (و) من الفقرة (4) من المادة الثامنة	فقدان العضوية
9	تشير الفقرة (8) من المادة الثامنة باحتفاظ العضو بعضويته خلال التحاقه بالخدمة العسكرية الالزامية والاحتياط والانتداب لمسؤولية في ومنظمات اخرى	ترفع الفقرة (أ، ج) ثامنا من المادة الثامنة	فقدان العضوية
10	كان هناك دور ملحوظ للجمعيات التعاونية الزراعية في الجانب الارشادي حيث كان يحتل دورا متميزا في عمل الجمعية	نؤكد عند اعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية على تطوير دورها في مجال الارشاد الزراعي واغناءه بكل جديد ودعمه بالكوادر البشرية المؤهلة علميا وفنيا	الارشاد الزراعي

المصادر

اولا :- المصادر العربية

1/ م- الكتب

- ابو الخير، د. كمال مهدي، التعاون بين التشريع والتطبيق، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ.
- البرواري، عبدالسلام، اعادة هيكلة المؤسسات، ط1، مطبعة دهبوك، 2000.
- خياط، د. كمال محمد سعيد، محاضرات في الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة بابان، السليمانية، 1998.
- الداهري، د، عبدالوهاب مطر، اقتصاديات التعاون الزراعي، ط1، مطابع وزارة التعليم العالي، بغداد، 1982.
- شبانة، د. زكي محمود، اقتصاديات التعاون الزراعي، مطبعة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1962.
- شريف، د. عبدالرزاق عبدالحميد، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة، جامعة الموصل، بدون تاريخ.
- عبد الرحمن، د. جابر جاد، اقتصاديات التعاون، ج1، دار نهضة العربية، القاهرة، 1964.
- اللوزي، موسى، التطور التنظيمي، اساسيات ومفاهيم حديثة، ط1، دار وائل، عمان، 1999.

2/ الرسائل والاطاريح:-

- الجزراوي، رغد يوسف سمير، اعادة هندسة العمليات كمدخل للتحسين المستمر، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، 2000.
- خطاب، جودت جعفر، اعادة هيكلة المصارف في اقليم كردستان العراق/ مصرف الرشيد/ 17 نموذجا، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين- اربيل، 2005.

3/ الانترنت

- كبة، سلام ابراهيم، الغاء الجمعيات التعاونية الزراعية في اقليم كردستان العراق، اجراء سحب بتاريخ 15 / 7 / 2006 www.iraqcp-orglmembers يستلزم المراجعة واعادة النظر،

ثانيا/ المصادر الانكليزية

- B Bakhen, H.H, Basic Concepts principles and practices, Tenth edit, McGraw Hill Book Co, Singapore, 2003.
- Bsakema, Marmoria. C, Cooperation in foreign lands, Bombay, 1963.
- Keegan, J., Marketing, 2nd ed. Hall, Prentice, U.S.A., 1955

استمارة الاستبيان للمختصين الزراعيين

ملاحظة : هذا الاستمارة هي لاغراض البحث العلمي فقط شاكرين تعاونكم الصادق معنا

- 1- المؤسسة او الدائرة التي تعمل فيها: قطاع علم قطاع مختلط قطاع خاص
- 2- عدد سنوات الخدمة سنة .
- 3- عدد سنوات الخدمة في عمل الزراعي سنة .
- 4- هل عملت في الجمعيات التعاونية الزراعية وما هي نوع العمل :
 ناظر تعاوني مشرف تعاوني مشرف دائرة
- 5- هل تؤيد اعادة هيكلة او هندسة التعاونيات الزراعية وعلى اسس جديدة :
 نعم لا
- 6- ماهي هذه الاسس بوجهة نظرك؟
- 7- هل كانت الاسباب التي ادت الى اتخاذ قرار الغاء صائبة : نعم
- 8- هل كانت وجود الجمعيات التعاونية الزراعية قبل الالغاء ضرورية : نعم
 اذا كانت ضرورية لماذا ؟
 وان كانت غير ضرورية فما هي الاسباب ؟
- 9- ماهي اسباب الغاء الجمعيات التعاونية من وجهة نظرك ؟
 سياسية اقتصادية تعاونية برى
- 10- اذا كانت اخرى فما هي ؟

استمارة استبيان للمنتجين الزراعيين
ملاحظة : هذا الاستمارة هي للبحث العلمي فقط شاكرين تعاونكم الصادق معنا

1- المحافظة..... القضاء الناحية القرية

2- نوع الاستثمار : نباتي حيواني تلتط

3- اذا كانت اخرى فما هي:

4- نوع الحيازة: اصلاح زراعي لك صرف ار حكة

5- مساحة الارض: ونم

6- هل كنت عضواً في الجمعية التعاونية الزراعية ؟ نعم لا

7- هل كنت عضواً في الهيئة الادارية للجمعية التعاونية الزراعية : نعم

8- ماهي الخدمة التي كانت تقدمها الجمعية لعضائها : تسليفية يوريدية

تسويقية تسليف عيني لليف نقدي ات مكانن

9- اذا كانت الاخرى فما هي ؟

10- ماهي نواحي السلبية التي كنت تراها في الجمعية التعاونية التي مننتا عضواً فيها ؟

-2

-1

-4

-2

11- ماهي النواحي التي تراها في عمل الجمعية التي كنت عضواً فيها؟

12- هل تؤيد اعادة تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ؟ نعم

13- اذا كنت مؤيداً مقترحاتك تجاه تلك الجمعيات؟

14- اذا كنت غير مؤيداً لاعادة التأسيس فما هي الاسباب؟